

"VIVA" تزود وزارة الإعلام بتقنية الجيل الخامس

ووجود لنقل الصوت والصورة، مشبيرا إلى أن "التشفيل التجريبي يأتي استرشادا بتوجيهات سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء.

من جهته قال المهندس مزيد الحربي، الرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات الكويتية VIVA، "نحن كشركة اتصالات نفخر بأن نكون سباقين للتعاون مع مرفق حكومي مميز كوزارة الإعلام وتزويده بأحدث الحلول

التكنولوجية الرقمية، خصوصا في بعد إطلاقنا لشبكة الجيل الخامس 5G تجاريا في الكويت، وسكون وزارة الإعلام أول جهة حكومية تستفيد

من هذه التقنية". وأضاف الحربي، "ستساهم هذه الخطوة في تطوير أداء النقل المباشر لوزارة الإعلام في مختلف أنحاء الكويت وتسهيل عمل موظفيها، كما ستعزز من مكانة الكويت على خريطة الإعلام العالمية.



■ مزيد الحربي

■ أعلنت شركة الاتصالات الكويتية VIVA عن توقيع مذكرة تفاهم لتزويد وزارة الإعلام بتقنية الجيل الخامس 5G. لتشكل نقلة نوعية ورائدة في مجال الإعلام الرقمي والحديث.

وقال وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد ناصر عبدالله الجبري، "هذه التجربة تأتي في إطار الرؤية السامية لكويت جديدة 2035 التي أطلقها سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وفي تهئية بيئة تقنية وبنية تحتية تكنولوجية تتماشى مع التطلمات المستقبلية التي تعكس الوجه الحضاري لدولة الكويت.

وقال الجبري، "إن كوادر وزارة الإعلام عملوا على أن تكون الوزارة الأولى في الكويت التي تستفيد من شبكة الجيل الخامس التي تساهم في جودة الإرسال من مواقع مختلفة في الكويت عبر الأجهزة التي تعمل على الإنترنت والتي أضافت سرعة

درس 316 موضوعاً بقيمة 2. 3 مليار دولار مايو الماضي

"المحاسبة" استعرض قوانين القيمة المضافة

عام، وآلية عمل ضريبة القيمة المضافة، وتأثيرها على الاقتصاد، والتوريد الخاضع للضريبة، بالإضافة إلى التسجيل لضريبة القيمة المضافة.

كما أفاد توفيقى أنه تم استعراض ضريبة المدفلات والمفرجات، وآلية الانتساب العكسي للضريبة، كما تم التطرق إلى تفاصيل الإقرار الضريبي وكيفية تقديمه بالأوقات المحددة بالقانون، بالإضافة إلى حقوق والتزامات الخاضع للضريبة. إلى ذلك قال ديوان المحاسبة أمس

أنه درس ويحث في شهر مايو الماضي 316 موضوعا بين مناقصة عامة ومحدودة وممارسة بقيمة إجمالية بلغت نحو 981,8 مليون دينار (نحو 3,2 مليار دولار).

وأوضحت المدقق المساعد بإدارة الرقابة المسبقة للشؤون الاقتصادية في الديوان مسيرة الحليل في تصريح صحفي

أن الديوان أبدى رأيه بشأن 237 موضوعا بقيمة بلغت نحو 82 مليون دينار (نحو 5,7 مليون دولار) في مايو الماضي.

وأفادت أنه نتج عن دراسة الموضوعات المعروضة على ديوان المحاسبة رد 82 موضوعا بنسبة 34,6 في المئة من إجمالي عدد الموضوعات التي تمت دراستها خلال شهر مايو الماضي.



■ سليمان توفيقى

■ شارك وفد من ديوان المحاسبة في برنامج تدريبي حول "ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون" خلال الفترة من 9 إلى 13 يونيو 2019 في الإمارات.

ومثل الوفد كلا من رئيس فريق الدور المنوط بديوان المحاسبة في شأن التدقيق على الضرائب كبير مدققين بإدارة الرقابة على الشؤون الاقتصادية والتنظيمية سليمان توفيقى ومدقق مساعد بإدارة الرقابة على الشؤون الاقتصادية والتنظيمية بدر الخضر.

وقال كبير مدققين بإدارة الرقابة على الشؤون الاقتصادية والتنظيمية سليمان توفيقى إن البرنامج استهدف التعرف على مفهوم ونشأة ضريبة القيمة المضافة على المستوى العالمي والمحلي، بالإضافة إلى فهم آلية عمل ضريبة القيمة المضافة وأهم تطبيقاتها على مستوى السوق المحلي والعالمي.

وأضاف توفيقى أن البرنامج تطرق إلى التعرف على أبرز أحكام الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون، وإجراء مقارنات ما بين الأنظمة الضريبية المطبقة في السعودية واليمن والإمارات.

وأشار إلى أن البرنامج سلط الضوء على أهم مواد قوانين ضريبة القيمة المضافة وما يرتبط بها من اللوائح التنفيذية والتوضيحات سارية المفعول، حيث توثّر مباشرة على سوق العمل والعمليات المحاسبية وذلك للوصول إلى الامتثال الضريبي اللازم.

وأوضح توفيقى أن محاور البرنامج ناقشت عدة موضوعات منها الضرائب بشكل



■ عبدالعزيز أحمد الدعيج مع وفد جمعية المياه

■ أكد نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة لدى شركة البترول الوطنية الكويتية عبدالعزيز أحمد الدعيج على تعاونها المطلق مع جمعية المياه الكويتية كإحدى جمعيات المجتمع المدني.

وبين الدعيج أن التعاون مع جمعية المياه الكويتية يساهم في تعزيز العلاقات بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني خصوصا على صعيد الخدمة المجتمعية، مؤكدا استعداد الشركة للتنسيق مع الجمعية في كل قضايا ومواضيع المياه المطروحة في بروتوكول التعاون المزمع والجاري إعداده حاليا من قبل المختصين من الجهتين، لافتا إلى أن شركة البترول الوطنية الكويتية لها علاقة مباشرة بإدارة

المياه والاهتمام ببرامج الترشيد والحد من الهدر في جميع قطاعات الشركة وإعادة الاستخدام والاستفادة قدر الأمكان من المياه بما يحقق عائدا اقتصاديا وبيئيا على الشركة.

وكان الدعيج قد اجتمع مع وفد جمعية المياه الكويتية برئاسة صالح المزيني ونائب الرئيس منى محمد الرز الذين قدما له عرضا تفصيليا لإنجازات ونشاطات الجمعية خلال الفترة السابقة.

ومن جانبه، أكد صالح محمد المزيني أن التعاون الذي سوف يتم يحقق الاستفادة الماثية لجميع مرافق الشركة لما له من انعكاسات إيجابية عليها وعلى دولة الكويت، مضيفا بأن توقيع بروتوكول التعاون

خلال استقبال "البترول الوطنية" وفد جمعية المياه الكويتية الدعيج :نتعاون مع المجتمع المدني لضمان استدامة المياه

بين الجمعية والشركة يندرج في إطار الجهود السامية في الاستدامة المائية والعمل على التوعية من مخاطر نقص المياه، ويدورها أكدت منى الرز على أهمية التعاون واستمراره بين الطرفين للحد من الإسراف في المياه وتعزيز دور الشركة المجتمعي في الدولة. وأوضح نائب الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية للخدمات المساندة عبدالعزيز أحمد الدعيج أنه سيتم تنظيم ورشة عمل يحضرها مختصون بالشركة وبحضور وفد من الجمعية ل طرح القضايا والمشاريع المائية والتي تدرج بعد ذلك ضمن اتفاقية البروتوكول وتعكس الأهداف المشتركة بين الطرفين للمحافظة على المياه واستدامتها المائية.

"أسواق المال" تقدم بلاغا ضد شركة استشارات اقتصادية

كما تعاقب المادة كل من قام بأي طرح عام أو أي معاملة أخرى بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو لاخته التنفيذية، ومن امتنع أو تأخر عمدا عن تقديم أي تقرير دوري أو مستند إلى الهيئة يوجب هذا القانون تقديمه، وتابعت المادة أنه يجوز أيضا الحكم بحرماته لفترة مؤقتة من مزاوله أي نشاط قام بمزاويلته دون ترخيص، أو حرماته من الدخول في أي معاملة أو صفقة يتخلل القانون تسجيلها.

مقابل عمولة، وذلك من خلال الخدمات والمنتجات المتوفرة في موقعها الإلكتروني دون حصولها على ترخيص من الهيئة لمزاولة هذا النشاط. يشار إلى أن المادة الـ 126 من القانون تنص على، "يعاقب بغرامة لا تقل عن 5 آلاف دينار ولا تتجاوز 50 ألف دينار كل من زاول نشاطا أو مهنة معينة دون الحصول على التراخيص من الهيئة، وفقا لأحكام هذا القانون".

يصدرها اتحاد شركات الاستثمار

"المستثمر": الكويت على أعتاب مرحلة تنموية جديدة



■ غلاف المجلة

الإفلاس والفرص المتاحة للمستثمرين المحليين والأجانب. وأعقبت المجلة هذه المقابلة بأخرى مع الدكتورة فاطمة الموسوي، مؤسسة مشروع "كفو" للثروة البشرية، حول تطوير اقتصاد الكويت المستقبلي من خلال شبابها. وغطى العدد كذلك، اهتمام الكويت المتزايد بالاستثمارات الثنائية في مجالات جديدة، مع التركيز على التجارة مع تركيا، حيث ارتفع حجم التجارة بين تركيا والكويت بنسبة 140٪ في العقد الأخير. كما تطرق العدد إلى متفرقات أخرى شملت تبني دولة الكويت للاقتصاد الرقمي، حيث أورد أنها قطعت فيه شوطاً عريضاً. كذلك، ناقش العدد أرصدة الطاقة العالمية، حسبما عرضته الوكالة الدولية للطاقة من حيث إمدادات الطاقة ونسب استهلاكها، في 150 دولة ومنطقة من أكبر الدول المنتجة للطاقة. وقد أغلق العدد على دراسة مقدمة من الدكتور فريد ليان، وهو كاتب وخبير اقتصادي عربي، وتناولت الدراسة نشأة وتطور أزمة الرهن العقاري Sub Prime العالمية في العقد الماضي، وأثرها على اقتصادات العالم شاملة دول الخليج العربي على نحو العموم، ودولة الكويت على وجه الخصوص.

■ أعلنت هيئة أسواق المال تقديم بلاغ لنيابة سوق المال ضد إحدى شركات الاستشارات الاقتصادية عن شبهة وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة 126 من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وتعديلاتها. وتابعت الهيئة في بيان أن الشركة المقدم ضدّها البلاغ قامت بممارسة نشاط مستشار استثمار بتقديم الاستشارات الاستثمارية المتعلقة بالأوراق المالية

■ افتتح رئيس اتحاد شركات الاستثمار صالح السلمي العدد رقم 6 (يونيو 2019) لمجلة المستثمر التي يصدرها الاتحاد حيث تناول بالشرح جوانب مهمة عدة تخص خطة الكويت للتطوير الستراتيجي والتنمية الشاملة حتى عام 2035، مشيرا إلى أن الكويت تقف على أعتاب مرحلة تنموية مهمة. وضمن هذا الإطار، نقلت المجلة عن الخبير الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في معهد التمويل الدولي، ضرورة اعتماد الاقتصاد الكويتي في جزء كبير من خطته على قدرته على التنوع في تدفقات الإيرادات واجتذاب الاستثمار الأجنبي والنمو في القطاع الخاص.

وفي السياق ذاته، تطرقت المجلة الى ضرورة تنوع الاقتصاد الوطني ضمن استراتيجية التنمية الوطنية في الكويت، من خلال مقابلة مع الدكتور خالد مهدي، الأمين العام للأمانة العامة للمجلس الوطني للتخطيط والتنمية، بدولة الكويت، لاستعراض المشاريع القائمة بقيادة القطاع الخاص ومشروع المنطقة الشمالية لمدينة المير والتعديلات المقترحة على قانون الخصخصة وقانون

المزروعي: الإمارات تؤيد تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط

اجتماع "أوبك" والمنتجين المستقلين مطلع يوليوالمقبل

الأعضاء يناقشون عقد اجتماعاتهم الوزارية لتحديد سياسة إنتاج النفط.

وتعكف دول المنظمة وروسيا ومنتجون آخرون منذ الأول من يناير على تنفيذ اتفاق خفض إنتاج النفط بواقع 1,2 مليون برميل يوميا. ومن المنتظر أن يقرر الاجتماع ما إذا كان سيتم

تمديد الاتفاق أم تعديله. إلى ذلك أكد وزير الطاقة والصناعة الإماراتي أن دولته تؤيد قرارا بتمديد قرار منظمة الأقطار المصدرة للبترول "أوبك" وحلفائها بخفض إنتاج النفط.

وأشار سهيل المزروعي، في تصريحات صحافية أمس إلى أن دول المنظمة وحلفائها سيقعدون اجتماعاً مطلع الشهر المقبل لمناقشة قرار التمديد من عدمه.

وأكد المزروعي أنه يعتقد أن قرار التمديد منطقي ومعقول، كما أن وضع اللبس يتطلبه في الوقت الحالي لعدة أسباب أبرزها تزايد مخزونات النفط عالمياً خاصة في الولايات المتحدة الأميركية، وفقاً لصحيفة البيان. ونوه المزروعي بأن أغلبية دول أوبك وحلفائها متفقين في حيث المبدأ على قرار التمديد لكن علينا أن ننتظر لاجتماع الشهر المقبل حيث سيناقش الجميع القرار ووضع السوق ولكل دول صوت وعلياً أن ننتظر.



■ سهيل المزروعي

من جهةها، قالت مصادر في منظمة أوبك إن المنظمة وحلفاءها من المنتجين غير

"آبل":نقل 30% من الإنتاج خارج الصين

■ أفادت تقارير صحافية أن شركة "آبل" تدرس نقل جزء من أعمالها من الصين إلى جنوب شرق آسيا، حيث إنها تستعد لإعادة هيكلة سلاسل التوريد لديها. وذكرت صحيفة "نيكي" الآسيوية نقلاً عن مصادر أن "آبل" طلبت من مورديها الأساسيين تقييم الكلفة المترتبة على نقل 15 بالمئة إلى 30 بالمئة من طاقتها الإنتاجية من الصين إلى جنوب شرق آسيا حسبما أورد موقع مباشر.

وأضاف أشخاص مطلعون على الأمر لصحيفة أن قرار "آبل" نابع من تمديد النزاع التجاري بين واشنطن وبكين، مشددين على أن المل التجاري لن يؤدي إلى تغير قرار الشركة.

وأكد المصنران الشركة الأميركية وجدت أن مخاطر الاعتماد بشدة على

التصنيع في الصين كبيرة وتتزايد. وتابعت الصحيفة أن الشركات الرئيسية المسؤولة عن تجميع مكونات "آبل" مثل "فاكس كون" و"بيجاترون" و"ويسترون" تمت مطالبتهم بتقييم الخيارات المتاحة لنقل الأعمال خارج الصين. وأوضح التقرير أن دول مثل فيتنام والمكسيك والهند واندونيسيا وماليزيا هم من ضمن الوجهات التي يتم النظر في أمرهم بهدف نقل الأعمال لديهم، وأن الهند وفيتنام تحديدا من بين أفضل الخيارات بالنسبة لمصنعي الهواتف الذكية.

وتعاني نحو نصف الواردات الصينية للولايات المتحدة من تعريفات جمركية، كما أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رفع تلك الرسوم في الشهر الماضي من 10 بالمئة إلى مستوى 25 بالمئة.